

ندرة المواد الأساسية تؤرق الجزائريين خلال شهر رمضان

الأزمة تكشف سوء التخطيط والإحصاء لحاجيات السوق

تشهد الأسواق الجزائرية في الأيام الأولى من شهر رمضان ندرة في بعض المواد الأساسية على غرار الزيت والحبوب مما غدى المخاوف بشأن افتقاد مواد أخرى الأمر الذي تسبب في اللفتة على الاستهلاك وتخزين الغذاء ما شجع التجار على المضاربة وأظهر حسب مراقبين عجز الحكومة على احتواء الأزمة وتلويجها بالاستيراد لسد النقص.

لاحتواء الأزمة إلا أنها امتدت إلى مواد أخرى، كالحنطة خلال شهري مارس وأبريل 2020، ثم الزيت النباتي، وسط توقعات بوصول العدوى إلى مواد أخرى كالسكر.

وتواجه الجزائر بالتوازي مع ندرة المواد الغذائية أزمة السيولة المالية في مراكز البريد والوكالات البنكية. وتفاقمت حالة القلق في الجبهة الاجتماعية والاقتصادية، بعد ضربات مفاجئة نفذها عمال وموظفو قطاع البريد في اليوم الأول من رمضان، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى والفزع، نتيجة عدم قدرة الزبائن على سحب رواتبهم وتلبية الحاجيات الاستهلاكية لألسر خلال شهر الصيام.

ولا زالت تبريرات الحكومة، تتمحور حول "لوبيات المضاربة" المرتبطة بالتجانبات السياسية، و"اللفتة" واللجوء إلى التخزين من طرف المستهلكين، وهو ما ورد أيضا على لسان الرئيس عبد المجيد تبون، في آخر تصريح له لوسائل إعلام محلية، أين أرجع الندرة إلى "اللفتة والتخزين"، وحاول تقديم تطمينات إلى الشارع الجزائري، بامتلاك الدولة لإمكانيات احتواء الوضع، ولو باللجوء إلى إغراق السوق بكميات مستوردة.

إلا أن الخبير الاقتصادي والمالي إسمايل لاملاس، يربط الأزمة بـ"ضعف الحكومة وعدم قدرتها على ضبط السوق المحلية، وافتقادها للإحصائيات والتخطيط، الذي يمثل قاعدة تنظيم السوق ورسم مؤشرات الاستهلاك الداخلي". ولفت المتحدث، إلى أن "الحكومة التي لا تملك معطيات دقيقة حول حاجيات



صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - أجمت الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي والصور والتصريحات الغريبة حالة من الارتباك في الأسواق الجزائرية مما تسبب في ندرة المواد وارتفاع الأسعار وتلويج لاحتواء المستهلكين، الأمر الذي عرضها لانقضاء خبراء محليين السلطات مسؤولية سوء التخطيط والإحصاء لحاجيات السوق المحلية.



إسمايل لاملاس
الخبير الاقتصادي والمالي
الحكومة لا تملك
معطيات دقيقة حول
حاجيات السوق

تسبب فجور الطلب على المواد الغذائية خلال شهر رمضان، في ندرة بعض المواد الأساسية فضلا على مضاربة التجار في أسعار العديد من المنتجات لاسيما الزيت والحبوب، في ظل مخاوف من امتداد الأزمة إلى السميد (الحنطة) والسكر، في عدد من المدن والمحافظات شرق البلاد.

وأظهرت فيديوهات وتسجيلات على شبكات التواصل الاجتماعي، تدافعا بين السكان داخل متاجر وأسواق من أجل الحصول على الحنطة والسكر. رغم إحصاء الحكومة الجزائرية منذ تنصيبها في ديسمبر 2019، لحلول أزمة الندرة التي عصفت ببعض المواد الاستهلاكية، ومحاولات وزارة التجارة

السوق المحلية، ولا عن المنتج المحلي، لا يمكن لها التحكم في التعميم ولا حتى في التصدير، فالإعلان عن استيراد كمية من اللحم لتغطية الطلب المتزايد خلال شهر رمضان بعدما كان محظورا، هو محفز على الفوضى وغير منطقي تماما، فكيف يتم توفير الكمية المطلوبة في ظرف أسبوعين؟

وتابع "في ظل غياب إحصائيات دقيقة للسوق المحلية ومتابعة مؤشرات الاستهلاك، تجد الحكومة نفسها دائما في حالة تخبط وتصرف وفق رد الفعل، وليس وفق إدارة السوق أو التحكم في لوبيات المضاربة، الأمر الذي شجع التجار على التجاوزات".

وإن تربط الحكومة ندرة مواد استهلاكية في السوق، وارتفاع فاحش للمواد المتوفرة، بـ"مؤامرة سياسية" يفتعلها أفراد مرتبطون بالنظام السابق (نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة)، فإن الخبير الخبير إسمايل لاملاس، يرجع حالة اللفتة واللجوء للتخزين إلى "الخوف المستشري لدى المستهلك وعدم اطمئنانه على الوضع الاجتماعي السائد، في ظل عجز الحكومة والهيئات الرقابية عن احتواء الأزمة".

وتأثرت السوق الجزائرية كثيرا خلال السنوات الأخيرة، بسبب تقلص موارد الدولة نتيجة تراجع أسعار النفط، وتداعيات جائحة كورونا، ولجوء الحكومة إلى خفض قيمة العملة المحلية تدريجيا، مما أفقد البنيان 15 في المئة من قيمته أمام سلة العملات الصعبة، مما أفضى إلى ارتفاع شامل للأسعار، على اعتبار أن الدولة تعتمد في تمويلها على الاستيراد.

ولا زالت معطيات السلطة غامضة لدى الدوائر الاقتصادية، في ما يتصل بعدد من القطاعات، على غرار الأرقام التي تروج لها الحكومة بخصوص توفير القطاع الزراعي 25 مليار دولار خلال العام الماضي، وتقليص الواردات بنحو عشرة مليارات دولار.



تنامي الاستهلاك يعزز استثمارات الغذاء

شركات الغذاء المصرية في مرمي الاستثمارات العربية

طرح «قها» و«أدفينا» على المستثمرين بعد 80 عاما

وأكد ياسر عمارة، الخبير في مجال الاستثمار، أن مصر تأخرت في تطوير شركات القطاع الغذائي الحكومية، ويعود ذلك إلى تبعية شركات الغذاء الحكومية خلال سنوات طويلة لوزارة قطاع الأعمال، ثم استقرت الدولة على جعلها تحت عباءة وزارة التعميم والتجارة الداخلية.

وتركز الوزارة حاليا على تطوير السلاسل التجارية دون التصنيع بسبب تعقد منظومة التصنيع وتقدم خطوط الإنتاج، الأمر الذي دفعها إلى طرح فرص الاستثمار في مصانع الغذاء الحكومية أمام القطاع الخاص.

وأرجع عمارة في تصريح خاص لـ"العرب" تأخر طرح شركات الغذاء الحكومية للخصخصة إلى التركيز على مشروعات البنية التحتية والصناعات المرتبطة بها خلال الفترة الماضية، ومع الدخول في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف هيكلية سلاسل الإمداد بات الوقت مناسباً لخصخصة الشركات وفق نظم تقييم تعظم ربحية بيعها أو المشاركة مع القطاع الخاص.

وتشرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عن استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، مدفوعة بتصاعد الطلب، ويعد مؤشر الفاو مشجعاً لفواض رؤوس أموال الاستثمار في المقاصد الاستثمارية التي تتمتع بفجوات في مجال التصنيع الغذائي.

وتلبي فجوة الغذاء المصرية طموحات هذه القوة المالية وتشجيعها على ضخ استثمارات جديدة، تزامنا مع الفورة المتصاعدة في عدد سكان البلاد المتوقع أن يبلغ 132 مليون نسمة عام 2030.

وإلى جانب ذلك تمتلك مصر محفزات أخرى تمكن الاستثمارات العربية في قطاع الغذاء من إعادة التصدير للمعمق الأفريقي والسوق الأوروبية بإعفاء جمركي تام.

وشهدت القاهرة دخول تحالفات عربية وأجنبية في مجال التصنيع الزراعي والحيواني، حيث وقعت شركة "جنان" الإماراتية والبنك الأهلي المصري اتفاقاً لإقامة مشروع استثماري زراعي حيواني وبناء منازل لاجئين في المحافظات النائية التي تبعد عن القاهرة نحو 600 كيلومتر باستثمارات قيمتها 160 مليون دولار، قابلة للارتفاع.

وأشارت مجموعة العنبي للمقاولات والمواد الغذائية الكويتية إلى أنها تعتزم تدشين مشروع زراعي صناعي ضخم يهدف إلى إعادة تصدير منتجاته من مصر إلى السوق الكويتية.

وبات هذا القطاع وجهة مهمة للاستثمارات عالمياً، فيما أعلنت محافظة الوادي الجديد في غرب مصر عن توقيع بروتوكول تعاون مع إحدى الشركات اليونانية، لزراعة 10 آلاف فدان وإقامة منطقة صناعية لإنتاج العصائر والمرببات بتكلفة تبلغ 100 مليون دولار.

دخلت الحكومة المصرية جولة جديدة مع برنامج الخصخصة عبر طرح مجموعة من شركات الغذاء التابعة لها أمام القطاع الخاص، تزامنا مع فورة استثمارات عربية تستهدف الاستثمارات محفزات تتمثل في ارتفاع ملحوظ في الاستهلاك بما يعزز جاذبية الاستثمار في قطاع الغذاء.

وقال أشرف حسني، عضو شعبة المواد الغذائية بالرفة التجارية في القاهرة، إن القطاع الخاص يمتلك مقومات المنافسة ودراسة أنواق المستهلكين، وقياس مدى رضائهم عن المنتجات من عدمه.

وتواجه الشركات الحكومية صعوبة بالغة في الإنفاق على هذه البند، الأمر الذي جعلها تخسر حصة سوقية حاكمية من المستهلكين لصالح القطاع الخاص وتعزيز ثقة المستهلكين في منتجات القطاع الخاص من حيث الجودة وعمليات التسويق التي لا تقوى عليها الشركات الحكومية.

وقدمت شركات الغذاء الحكومية عبر هذه الحلقة قدرتها على المنافسة، وخرجت تماما من السوق، بعد أن كانت مسيطرة على الأسواق برعاية حكومية، ما تسبب في فقدانها حس المنافسة والحفاظ على المستهلكين.



أشرف حسني
القطاع الخاص
يملك مقومات كبيرة
للمنافسة في السوق

وأضاف لـ"العرب" أن الشركات الحكومية لا تمتلك المرونة في تغيير أنماط الإنتاج بما يتناسب مع مرونة السوق، وهو تحد كبير يحتاج إلى مشاركة فاعلة من القطاع الخاص.

وزادت وزارة التعميم والتجارة الداخلية خطوات التعاون مع القطاع الخاص، ووقعت شركة السكر والصناعات التكاملية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وهي الذراع الاستثمارية لوزارة التعميم المصرية، اتفاقاً مع تحالف دولي مكون من ثلاث شركات عالمية هي "سيجمان، بي إم آيه" و"ماين كابيتال" و"رونالد بيرجر" من وضع دراسة لتطوير أسواق الجملة المصرية، ومقرر أن تبدأ خلال شهر أبريل الجاري تطوير أسواق الجملة الكبرى في مدينة العبور في شرق القاهرة ومدينة السادس من أكتوبر في غربها.

وأوصت الدراسة المبدئية لـ"رانجيس" بإنشاء نحو 18 سوقاً للجملة تغطي المناطق الرئيسية في مصر بالمشاركة مع القطاع الخاص، بعد أن شهدت إقبالا متزايدا عليها من قبل المواطنين.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - وضعت مصر شركات الغذاء الحكومية في مرمي الاستثمارات الأجنبية، بعد مرور نحو ثمانية عقود على تأسيسها، وأصبحت غير قادرة على منافسة الشركات الخاصة التي تتمتع بنظم إنتاج متطورة تستطيع طرح منتجات بجودة تفوق إمكانيات المصانع الحكومية المتهاكلة.

واعلنت وزارة التعميم والتجارة الداخلية عن طرح شركتي "قها" و"أدفينا" للصناعات الغذائية أمام القطاع الخاص. ودعا علي المصليحي وزير التعميم والتجارة الداخلية القطاع الخاص المصري والأجنبي إلى المشاركة في تطوير الشركتين العريقتين.

وتقوم شركة "فيتكوب" للاستثمارات المالية بدور المستشار المالي لتطوير الشركتين تمهيدا لإصلاح هيكلهما المالي أولا، فضلا عن دمجهما في شركة واحدة لتسهيل عمليات الطرح على المستثمرين. وتتوكل خطة القاهرة لخصخصة شركات غذائية مع موافقة مجلس إدارة مجموعة "غذبة" الإماراتية على الاستحواذ على حصة الأغلبية في شركة الإسمايلية للاستثمار الزراعي "أطياب" العاملة في مجال إنتاج اللحوم والدواجن المجمدة في مصر.

وتحضر فجوة الغذاء مساعي صناديق الثروة السيادية العربية إلى نقص فرص الاستثمار بالقطاع الغذائي في مصر، مدفوعة بفاتورة استيراد تصل إلى نحو 8 مليارات دولار في قطاعات الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية. وتسعى الحكومة خلال الفترة المقبلة إلى تطوير أسواق الجملة لإصلاح منظومة التجارة الداخلية المترهلة، ما يسهم في سرعة تسويق المنتجات عبر النظم اللوجستية الخاصة بسلاسل الإمداد التي أصبحت من أهم عوامل جذب الاستثمارات في مجال الغذاء.

وانتهت شركة "رانجيس" الفرنسية من وضع دراسة لتطوير أسواق الجملة المصرية، ومقرر أن تبدأ خلال شهر أبريل الجاري تطوير أسواق الجملة الكبرى في مدينة العبور في شرق القاهرة ومدينة السادس من أكتوبر في غربها. وأوصت الدراسة المبدئية لـ"رانجيس" بإنشاء نحو 18 سوقاً للجملة تغطي المناطق الرئيسية في مصر بالمشاركة مع القطاع الخاص، بعد أن شهدت إقبالا متزايدا عليها من قبل المواطنين.

صندوق النقد الدولي يدعو الكويت إلى إصلاحات هيكلية

وذكر أن الاقتصاد الكويتي سجل انكماشاً بنسبة 8 في المئة خلال العام الماضي، بضغط تداعيات الجائحة وانخفاض أسعار النفط، بجانب الالتزام بتخفيضات "أوبك+".

وتواجه البدائل الحكومية لتوفير السيولة رفضاً تشريعياً داخل البرلمان الكويتي، سواء لقانون إقرار الدين العام المتوقف العمل به منذ 2017، أو تسييل أصول لدى الصندوق السيادي، والذي يبلغ حجمه حوالي 560 مليار دولار.

ويصر مراقبون أن الحكومة أمام تحديات غير مسبوقة، حيث يتعين عليها التصرف في الأجال الضيقة لإيجاد حل لازمة السيولة غير أن الرفض البرلماني والجدل الشعبي يطيلان عصر الأزمة التي تستنزف زمن الإصلاح الاقتصادي وتقلص هوامش التحرك.

ويرى خبراء أن عدم موافقة البرلمان على قانون السحب من صندوق الأجيال قد يزيد الجمود التشريعي الكويتي بشأن الموافقة على قانون الدين العام الذي سيسمح للبلاد بالانقراض وحل أزمة السيولة.

ومؤخراً وفي محاولة لردم فجوة السيولة تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار يقضي بأن تقوم المؤسسة بسداد مستحقات تزيد على 20 مليار دولار من الأرباح المتراكمة لديها للهيئة. ولدى مؤسسة البترول الكويتية نحو 7 مليارات دينار (23.14 مليار دولار) مستحقة منذ سنوات كتوزيعات أرباح لصندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وهو أحد الصناديق السيادية. وفي وقت سابق دعا صندوق النقد الدولي الكويت إلى خفض الاعتماد على إيرادات النفط وتعزيز الوفورات رغم المصداق المالية الكبيرة ومستويات ديونها المنخفضة.

الكويت - قالت بعثة صندوق النقد الدولي الخميس إن الكويت بحاجة إلى ضبط مالي قوي وإصلاحات هيكلية للحفاظ على الهوامش المالية الوقائية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأوضح الصندوق في بيان أن مكافحة وباء كورونا والتخفيف من آثاره يجب أن تظل أولوية للحكومة الكويتية حتى يتم التعافي نهائياً، خصوصاً دعم الفئات الأكثر ضعفاً.

وأشار البيان إلى أن استجابات السياسات السريعة والمنسقة جيدا من قبل السلطات الكويتية ساعدت في حماية الصحة العامة والحد من الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد - 19.

وقالت البعثة "لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بسيولة ورؤوس أموال جيدة، مستفيداً من الإشراف التنظيمي للبنك المركزي، والمصدات القوية قبل الدخول في الأزمة".

ولفت البيان إلى أن التحديات الاقتصادية التي يشكلها الوباء لا تزال كبيرة.



فوضى مالية تحتاج إلى الترتيب